وسائل الإعلام وترسيخ قيم المواطنة

أ. عون طلال جامعة عنابة

Abstract:

In modern times media dominats all the sphers it is the repository of the ideas and projects that feed political debats, civil society discours, and sustains senses of purpose and identity.

In other words it is a training ground that prepear citizens for political participation and civil engagement and all facets intrinsic to solid and healthy citizenship.

From this lens the article discusse, how and why are Algerian media engaging with citizens and addressing concerns relarting to citizenship including political participation, human rights establishement, and national identity construction.

مقدمة

من البداهات الحالية القول بأن الإعلام أصبح يلعب دورا رياديا وخطيرا في حضارتنا الإنسانية المعاصرة؛ حيث إن الإعلام"أصبح أكثر من أي وقت مضى قيمة إستراتيجية، ليس فقط من أجل تنشيط المبادرات والنقاشات في الفضاء الاجتماعي، بل أيضا من أجل تحديث المجتمعات وزيادة فعاليتها الاقتصادية. فتقنيات الاتصال تساهم اليوم بقوة في تجديد تقنياتنا الثقافية والعقلية

وفي ظل هذه التطورات فإن الإعلام الوطني أصبح مطالبا بالانخراط فعليا في عملية بلورة وتكريس مبدأ المواطنة في إطار مشروع وطني تنموي وحداثي، وذلك بالانتقال بالإعلام الوطني من ثقافة الفرجة التضبيعية وتكريس الأوضاع السلبية والمتخلفة القائمة، إلى ثقافة إعلامية تنويرية وإنتاجية تساهم في رقي وتقدم المواطن والمجتمع الجزائري بشكل عام.

1- لمحة تاريخية عن تطور مفهوم المواطنة:

إقترب المسلمون الأوائل من مفهوم المواطنة وكان ذلك بفضل ما يحمله الإسلام من منظور إنساني للوحدة الإنسانية والمساواة في الحقوق والواجبات والذي تشير إليه الآية الكريمة "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا أن أكرمكم عند الله اتقاكم" وقوله تعالى "يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منها رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام" وقد انطلق الإسلام في نظرته للمساواة من أن السلم هو العلاقة الأصلية بين المسلمين وفيما بينهم وبين غيرهم من مواطنيهم أو من الأمم المختلفة، وقد كان غير المسلمين إذا احتفظوا« بحالة السلم فهم من المسلمين في نظر الإسلام إخوان في الإنسانية، يتعاونون على خيرها العام، ولكل دينه يدعو إليه بالحكمة والموعظة الحسنة».[1]

كما نجد مبدأ الشورى، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليؤكد، إلى جانب المساواة بين الناس في الحقوق والواجبات، والحكم بالعدل فضلا عن التكافل الاجتماعي بين جميع المسلمين باعتبارهم إخوة...يأتي ليؤكد الكثير من أسس تحقيق مبدأ المواطنة ليس بالنسبة للمسلمين فقط وإنما لكل غير المحاربين من أهل دار الإسلام مسلمين وغير مسلمين .[2]

بالرغم من البدايات الواعدة والتي كانت تراعي بشكل عام الكثير من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أو ما يعرف اليوم بالجيل الثاني من حقوق المواطنة من خلال التأكيد على التكافل الاجتماعي واعتباره أساسا من أسس الدولة في الإسلام فقد أدى اعتماد الحضارة الإسلامية على الحكم الملكي إلى ابتعاد المسلمين بعامة عن التطور السياسي الذي حدث في العالم اعتبارا من القرن 13م والذي أعاد اكتشاف مبدأ المواطنة.[3]

وهذا ما حدث في الدول الأوربية آنذاك وذلك عندما بدأت بوادر النهضة الأوربية، نتيجة إهتمام الفكر السياسي والقانوني الجديد في دائرة الحضارة الغربية بإعادة اكتشاف مبدأ المواطنة، وصياغة مبادئ وتطوير آليات وتوظيف أدوات حكم جديدة، أمكن بعد وضعها موضع التطبيق تدريجيا تأسيس نظم حكم قومية مقيدة للسلطة من خلال حركات الإصلاح المصحوب بالانتفاضات الشعبية إن أمكن، وإلا فمن خلال

الثورات المؤسسة للديمقراطية مثل الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية . [4]

وتم اتخاذ مبدأ المواطنة كمرتكز لبناء الدولة القومية والتأسيس للمشاركة السياسية الفعالة وحكم القانون، الأمر الذي جعل من إقامة الدولة المتماسكة عبر الزمن، بصرف النظر عن حكمها، إمكانية عملية، بفضل القبول الفكري والتقبل النفسي لمبدأ المواطنة وتحولت الدول في دائرة الحضارة الغربية، تدريجيا إلى دول ديمقراطية. [5]

وجدير بالذكر أن عملية الانتقال التاريخية من الحكم المطلق إلى الحكم المقيد تطلبت ثورات وكذا قدرات فكرية، كانت وراء نجاح أوربا في تكوين الدولة القومية وإرساء حكم القانون وإقامة دولة المؤسسات وأعد المسرح السياسي لتطبيق فكرة سيادة الشعب تطبيقا حيا حركيا وأخذت المشاركة السياسية دورا بارزا في ذلك وأصبح الشعب يطالب بأن تكون السيادة للأمة والسلطة للشعب. [6]

واستمر التطور القانوني تلبية لحاجة الدول القومية وتحويل الدولة إلى مؤسسة منفصلة عن شخص من يحكمها، تتقاسم السلطة فيها سلطات ثلاث تشريعية، تنفيذية وقضائية، ولا يسمح بالجمع بينها في يد واحدة، وتنظيم علاقة التعاون بينها وفق شرعية دستورية.

وبهذا التحول انتقلت دائرة الحضارة الأوربية من المفهوم التقليدي للمواطنة إلى المفهوم المعاصر للمواطنة الذي يستند إلى فكر حقوق الإنسان والمواطن، والدعوة لان يكون الشعب مصدرا للسلطات، وبذلك ترسخ مبدأ المواطنة وإقراره كحق ثابت في الحياة السياسية واتسع نطاق ممارسته باعتباره إحدى الركائز الأساسية للعملية الديمقراطية.[7]

إن المكانة المركزية التي تميز الأبعاد القانونية والسياسـية فـي مراعاة مبدأ المواطنة، ليست بسبب أفضليتها على الحقـوق الأخـرى، وإنما يتعدى سبب إكسابها لتلك الأولوية إلى حقيقـة كونهـا السـبيل الناجع والضمانة الحقة لتنمية واستخلاص الحقوق الاقتصادية والسياسية والبيئية، وهذا من خلال الحماية القانونية والفعاليـة السياسـية وإدارة أوجه الاختلاف ديمقراطيا.[8]

ومما سبق تبين لنا أن الجوانب القانونية والسياسية، من حقـوق المواطنة وواجباتها ليست كافية للتعبير عن مبدأ المواطنة، بل هنـاك أيضا أبعاد اجتماعية واقتصادية يتطلب أن تتوفر حتى يكون للمواطنة

معنى يتحقق بموجبها انتماء المواطن وولاءه لوطنه وتفاعله الإيجابي مع مواطنيه نتيجة القدرة على المشاركة الفعلية والشعور بالإنصاف، وارتفاع الروح الوطنية لديه،عند أداء واجباته في الدفاع عن الوطن، ودفع الضرائب والمساهمة في صنع الحضارة الإنسانية .[9]

وقد أدركت الأمم المتطورة أن ذلك لا يتم إلا بالعمل على طرح وترسيخ معنى هذا المبدأ بوضوح لدى أفراد المجتمع وتسهيل استيعابه من خلال المؤسسات الاجتماعية المختلفة، والمسخرة لذلك.

ولقد تنبهت الحكومات في هذا الصدد إلى أهمية الإعلام كوسيلة مؤثرة في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية للأفراد، وما لها من قدرة على رعاية المثل الإنسانية والقيم الاجتماعية والخلقية. وهذا من خلال توصيل المعلومات اللازمة لهذه العملية وبالطرق الملائمة لها كما وكيفا. فوسائل الإعلام تجعل الرأي العام قادرا على فهم ما يجري من حوله وتحقق له تزامنا واعيا مع الأحداث [10]، بالرغم مما تشهده من منافسة قوية في ظل تكنولوجيا المعلومات خاصة بعد ظهور ما يعرف بشبكة " الانترنت " كخصم قوي ومع ذلك لا تزال وسائل الإعلام قادرة على بناء المعاني على حد تعبير "ليبمان"[11].

والجزائر كدولة ذات نظام ديمقراطي، مطالبة اليوم – أكثر من أي وقت مضى – بتوصيل مبدأ المواطنة لجميع أفراد المجتمع، وتدعيم منظومة القيم وقواعد السلوك الرشيد في المجتمع عموماً ولدى الأسرة باعتبارها اللبنة الأولى للمجتمع حيث تبدأ عملية التنشئة الاجتماعية بما فيها نقل الموروث الثقافي والقيمي لأفرادها بغية تنمية المواطنة لديهم .

إن شكل المواطنة يستند على بعد أساسي وهو المشاركة السياسية، هذه العملية التي تعتبر قناة أساسية يستطيع الفرد من خلالها المساهمة في الحياة السياسية لمجتمعه لما يحقق المصلحة العامة [12].

بل إن ذلك يتطلب إشراك الأفراد في العملية السياسية وتدخلهم في اقتراح وصياغة القرار،وتدبير الشأن المحلي والعام، وتقديم الحلول ووضع البرامج السياسية ورسم الأهداف،وهذا من خلال تقديم المعلومات والأخبار حول التطورات والأزمات والاضطرابات السياسية المحلية والجهود التي تبذل من أجل السيطرة عليها.

وباعتبار أن المشاركة السياسية تعتمد اعتمادا كبيرا على درجة الوعي السياسي الذي تلعب وسائل الإعلام اليوم، دورا هاما في تشكيله، وتنميته، فهل وسائل الإعلام الوطنية تساهم فعلا في تكوين رأي عام وطني وسياسي ومستنيرة، قائم على المشاركة الايجابية دون تحيز مطلق للسلطة، أو تغييب تام للمصلحة الوطنية العليا؟

وفوق هذا فان تعزيز مبدأ المواطنة يتوقف على الانطلاق من التعريف بحقوق وواجبات هذا المبدأ التي يكفلها القانون لكل المواطنين، والتي تعد أصلا الهدف المنشود من النضال السياسي، لتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع في ممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم المترتبة عن هذه الحقوق ،كحق الفرد في السكن والعلاج أو حقه في العمل، وكذا حقه في إعلام موضوعي ونزيه يساعده على الاطلاع على مجريات الأمور في وطنه [13] .

إلا أن هذا كله لا يعني اختزال دور وسائل الإعلام في تكريس مبدأ المواطنة من خلال طرح الحقوق والواجبات، أو تحفيز الأفراد على المشاركة السياسية فقط، فمهما اختلفت معاني مفهوم المواطنة يبقى هنالك بعدا أساسيا لهذا المعنى، وهو الانتماء.

فالانتماء شعور يعمق معنى المشاركة حيث يعتبر المواطن نفسه شريكا لا تابعا فقط وبدونه لا قيمة للمواطنة التي تبقى مجرد جنسية تمنح حقوقا وتفرض واجبات، ولا تعبر إلا عن تابعية ووثيقة سفر لاجتياز الحدود [14].

ولتحقيق هذه الغاية لابد من إعداد وعي هذا المواطن والتزامه وعمله الوطني بمجموعة من مواد ونشاطات تهدف إلى تنمية وتحقيق شعور المواطنة بداخله وهذا ما يطلق عليه تسمية: التربية على المواطنية، ووسائل الإعلام الوطنية اليوم مطالبة الى جانب المؤسسات الاجتماعية الأخرى:، الأسرة، المسجد المدرسة...بأداء وظيفتها في التربية على المواطنة لتحقيق هذا الشعور.

وفي هذا الصدد يكون للإعلام الوطني بوسائله المختلفة، أهمية بالغة في تدعيم روح الانتماء الوطني لدى الناشئة وزيادة اعتزازهم بدولتهم وأمتهم وقوميتهم، وحماية مقومات الهوية الوطنية، وذلك بتأصيل اللغة العربية واعتمادها للتعريف بالثقافة الوطنية وانجازات الوطن خلال مسيرته النضالية في تقرير المصير .

2- أبعاد المواطنة:

2-1-المشاركة السياسية:

تعد المشاركة السياسية بعدا هاما في مفهوم المواطنة، كونها أهم عنصر يجسد مدى قبول الأفراد وتعبئتهم للمساهمة في تنمية الوطن وهي تعبير عن مؤشر أولي لمدى اهتمام المواطنين بقضايا وطنهم ومتابعتهم لأهم التغيرات الحادثة فيه على مستوى السياسي الذي يعد المصدر الأول لتشريع القوانين والإجراءات التنفيذية والتشريعية في إطار عملية ديمقراطية.

يذهب صامويل هنتجتون ونيلسون إلى تعريف المشاركة السياسية «بأنها النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير على عملية صنع القرار الحكومي.»[15] ويعرفها " صلاح منسي" أنها "عملية ديناكمية يشارك الفرد من خلالها في الحياة السياسية لمجتمعه بشكل إرادي وواع، من أجل التأثير في المسار السياسي العام، بما يحقق المصلحة العامة التي تتفق مع آرائه وانتمائه الطبقي، وتتم هذه المشاركة من خلال مجموعة من الأنشطة أهمها: الاشتراك في الأحزاب السياسية...الاهتمام بالحياة السياسية والتصويت "[16].

وفي هذا الإطار يقدم " وينير " تعريفا آخر للمشاركة السياسية أكثر مرونة وشمولا يقول فيه بأنها:

« كل عمل إرادي ناجح أو فاشل، منظم أو غير منظم، مرحلي أو مستمر، يفترض اللجوء إلى وسائل شرعية أو غير شرعية، بهدف التأثير على اختيارات سياسية أو إدارة الشؤون العامة، أو اختيار الحكام على كل المستويات المحلية والوطنية »[17]

ويشير هذا التعريف بشكل مباشر إلى الوسائل غير المشروعة والعنيفة كشكل من أشكال الممارسة السياسية .

ومن جملة هذه التعريفات نستنتج اتجاهها القاضي بأن المشاركة السياسية هي السلوك أو النشاط الهادف إلى اختيار الحكام، التأثير في قراراتهم، ووضع السياسة العامة للمجتمع، والتي غالبا ما تكون بطرق مشروعة وهذه التعريفات تعد الأقرب لما يتوجب على وسائل الإعلام أداؤه من خلال توجيهها لتعبئة الجماهير ومساهمتها في تحفيزهم على المشاركة السياسية وكذا إطلاعهم على مجريات الأمور في هذا المستوى ضمن عملية ديمقراطية تسودها الشفافية والابتعاد عن كل ما يهدد الاستقرار السياسي .

وفي إشارة إلى الوسائل فإن وسائل الإعلام الوطنية هي المصدر الأساسي لتجسيد العمل السياسي وطرح الأهداف لجميع الأفراد والجماعات السياسية مهما كانت صبغتها خاصة إذا تمتع الإعلام بنصيب كاف من الحرية والاستقلالية في السلطة »[18].

وفوق ذلك أصبح الإعلام مسؤولا عن الأدوار الحاسمة في مجال الثقافة السياسية للأفراد « خصوصا بعد أن احتل المساحة المخصصة لممارسة الفعل الديمقراطي ولم يعد الإعلام السلطة الرابعة بل تجاوز ذلك ليشغل المجال الشفاف بين الفعل السياسي ورد الفعل الجماهيري»[19].

وفي هذا الصدد أثبتت العديد من الدراسات الوطنية أن وسائل الإعلام الوطنية تتحمل القسط الأكبر من المسؤولية في تدني الوعي السياسي بصفة عامة لدى الأفراد مما أدى إلى انصرافهم عن المشاركة السياسية الايجابية وإضعافها.

إذا كانت المشاركة السياسة تشكل أساسا من أسس مبدأ المواطنة وتتحدد من خلال ازدياد حجم الراغبين فيها وقدرة المؤسسات السياسية والمدنية الموجودة (بما في ذلك مؤسسات الإعلام الوطنية المختلفة) على استيعاب المطالب التي تعبر عنها وآثارها على العملية السياسية ثم كيفية تعامل النظام السياسي معها، فإن مشكلتها تنعكس على مبدأ المواطنة مباشرة لتعبر إما عن حالة من الصراع تحدث في الوطن الواحد، أو حالة من الخمول عندما تضعف تلك المطالب وتقل.

2-2-مشاكل المشاركة السياسية في المجتمع الجزائري:

إن مشكلة المشاركة السياسية اليوم تنعكس من خلال أنماط من السلوك السلبي ذو الآثار السيئة على مقومات مبدأ المواطنة وأهم مظاهرها:

أ/- اللامبالاة السياسية وعدم اهتمام بالأفراد أو المواقف أو الظواهر والأحداث السياسية بصفة عامة، ولا بتغيراتها سواء تعلقت بالمجتمع ككل، أو بقطاع من قطاعاته.

و فقدان الثقة في أقوال وأعمال الآخرين والنظر إلى أي عمل سياسي بأنه عمل يسيره البعض لخدمة مصالحهم ومصالح الأقلية في المجتمع.و بناءا على ذلك تصبح اللامبالاة السياسة شكلا من الأشكال

السلبية في بناء المشاركة السياسية ومنه الإخفاق في تحقيق إحدى دعائم مبدأ المواطنة.

فقدان المعايير :يشير هذا المفهوم ببعده السياسي إلى أن المعايير أو القواعد التي تحكم العلاقات السياسية قد انهارت، وبأن الابتعاد عن العمل السياسي هو الأمثل، وبأن المسؤولين السياسيين ينتهكون الإجراءات القانونية في التعامل مع الأفراد وفي صياغة القرارات السياسية وبسط سيطرتهم المطلقة على كل مجرياتها وآلياتها [20].

ولفقدان المعايير قوتها ومكانتها وانهيارها أثار جد سلبية على دافعية المواطن للمشاركة وبالتالي على مواطنته وانتمائه على حد سواء، حيث أن حالة عدم الاستقرار الفكري والنفسي التي يمكن أن يعاني منها المجتمع نتيجة تأثره بالتغيرات الحاصلة على مستوى الأبنية الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية من خلال عدة عوامل داخلية أو خارجية، قد تدفع الفرد إلى التشكيك في مصداقية وقوة وعقلانية ذلك البناء، وبالتالي عدم التمسك بقيمه ومعاييره وذلك دون اللجوء إلى اعتناق غيرها،الأمر الذي يخلق شعورا بانهيار القيم وفقدان الاتجاه وهذا ينعكس مباشرة على السلوك السياسي الذي يصبح أكثر ميلا إلى العزلة والعزوف عن المشاركة [21].

الموقف السلبي من العمل السياسي: وعادة ما تكون هذه السلبية نتيجة لعدة عوامل هي:

أ/- الخوف من السياسة وتبعاتها وعبثية المشاركة السياسية وعدم جدواها وشعور الفرد بعجزه التام عن التأثير في مجرى الأحداث أو السيطرة على القوة السياسية المهنية وأن ارتباطه بغيره من الأفراد من اجل تحقيق بعض الأهداف السياسية جهد ضائع لا جدوى منه، لأن نتائج النشاط السياسي معروفة مقدما ومحددة مسبقا كما أن هناك هوة عميقة بين مثله العليا والواقع السياسي، ولا يمكن لأي قدر من العمل السياسي أن يسدها أو يتخطاها وأن كل أوجه المشاركة التي يمكن أن يقدم على ممارستها لن تكون أكثر من مجرد لعبة لإضفاء الشرعية السياسية على الوضع القائم .

2-3- مشاركة سياسية موسمية غير فعالة: [23]

تتصف المشاركة السياسة في الجزائر بالشكلية وعدم الفعالية، فمعظم القرارات السياسية الحاسمة في تاريخ الجزائر، اتخذت

بصفة منفردة من قبل القيادات العليا، حيث لم يلعب المواطن الجزائري دورا حقيقيا في صنعها، فكان إما يستدعى لمجرد التصويت في الانتخابات على القوانين والقرارات بعد أن تصاغ وتقرر وإما أن يجد نفسه أمام أمر واقع "خاضعا لها" دون أدنى مشاركة أو مساهمة منه .

حقوق وواجبات المواطنة:

لا معنى لوجود حقوق قانونية وسياسية على الورق لا يتوافر الحد الأدنى من ممارستها على أرض الواقع.

ومن هذا نستنتج أن مبدأ المواطنة ينطلق من ترسيخ حقوق وواجبات المواطن في إطار المبادئ العامة للدستور الديمقراطي، والجزائر كبلد ذو نظام ديمقراطي، اعتمدت هذه الحقوق ضمن دستورها، واكتسبت هذه الحقوق بعدا دوليا بمصادقة الجزائر في 25 ابريل 1990 على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر عن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة سنة 1966. [24]

أ/ حقوق المواطنة:

أما الحقوق فهي تلك النابعة من روح الشرائع الإلهية، والمبلورة في الحقوق في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجميع المواثيق والمعاهدات المكملة له والصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي تحرر الإنسان صوب تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع، ومن هنا فإن مبدأ المواطنة في أوله مصطلح رديف لحقوق الإنسان تترتب عليه حقوق سياسية وحقوق مدنية وحقوق اجتماعية واقتصادية وثقافية.

مما تقدم نلاحظ أن هناك جملة من الواجبات الملقاة على عاتق الدولة تتمثل بحقوق المواطنين المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمنح لهم من خلال مواطنتهم ولما يترتب على المواطنين من واجبات اتجاه دولتهم.

الواجبات الأساسية للمواطنة :

تعتبر الواجبات المترتبة على المواطنة نتيجة منطقية في ظل نظام ديمقراطي حقيقي يوفر الحقوق والحريات الأساسية لجميع المواطنين وبشكل متساوي، مقابل هذه الحقوق تظهر هذه الواجبات التي يجب أن يؤديها المواطنين أيضا بشكل متساوي بين الجميع وبدون

تمييز، والهدف منها هو مصلحة الفرد والدولة وتحسين الأوضاع وهذه الواجبات ينص عليها القانون وبالتالي تتحدد بشكل رسمي وتكون مفهومة لدى المواطن فيلتزم بها.

ب/ تتمثل أهم هذه الواجبات في: [25]
واجب دفع الضرائب للدولة:
فالمواطن عندما يلتزم بهذا الواجب يكون بالضرورة مساهما في اقتصاد الدولة، وبالتأكيد أن هذا الدعم في النهاية يعود إليه على شكل خدمات وحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية فالضمان الاجتماعي مثلا تستطيع الدولة توفيره من خلال هذه الضرائب التي تعد أحد الموارد الأساسية للدولة وبالتالي فهي ضرورية لاستمرارية الدولة والمجتمع.

واجب إطاعة القوانين:

فطالما أن القوانين تشرع عن طريق السلطة التي يقرها الشعب والمخولة بذلك قانونا وطالما أن هذه القوانين ستطبق على الجميع بشكل متساوي بدون تمييز، فالأمر الطبيعي أن يقوم المواطن باحترام هذه القوانين التي تحقق بدورها الأمن والنظام والحماية المطلوبة وستؤدي إطاعة القوانين إلى تحقيق المساواة والتكافل الاجتماعي بين جميع المواطنين في الدولة.

واجب الدفاع عن الدولة:

وهو ما يسمى بواجب الخدمة العسكرية أو "خدمة العلم" فهو واجب مطلوب من كل مواطن إذا طلب منه التجنيد فهو بهذا الواجب يشارك بالدفاع عن وطنه ومواطنيه في حالات النزاع أو الحرب، وهو واجب منطقي لأنه سيدافع عن دولة حققت له مواطنته، من خلال ما وفرت له من حقوق وحريات وخدمات وسمحت له بالمشاركة في الحكم، بالإضافة إلى الشعور بالإنصاف من خلال تحقيق مبدأ المساواة بين الأفراد، مما يشكل بداخله ما يسمى بالانتماء الوطني .

الانتماء والمواطنة:
مفهوم الانتماء وعلاقته بالمواطنة:
يشير مفهوم الانتماء إلى الانتساب لكيان ما يكون الفرد متوحدا معه ومندمجا فيه، باعتباره عضوا مقبولا وله شرف الانتساب إليه، ويشعر بالأمان فيه، وقد يكون هذا الكيان جماعة، طبقة، وطن، وهذا يعني

تداخل الولاء مع الانتماء والذي يعبر الفرد من خلاله عن مشاعره تجاه الكيان الذي ينتمي إليه.

ولقد ورد في الانتماء آراء شتى للعديد من الفلاسفة والعلماء، وتنوعت أبعاده ما بين فلسفي ونفسي واجتماعي، ففي حين تناوله ماسلو Maslo من خلال الدافعية، اعتبره فروم From حاجة ضرورية على الإنسان إشباعها ليقهر عزلته، وغربته، متفقا في هذا مع Léon Festingerالذي اعتبره اتجاها وراء تماسك أفراد الجماعة من خلال عملية المقارنة الاجتماعية.

وعلى الرغم من اختلاف الآراء حول الانتماء ما بين كونه اتجاها وشعورا وإحساس أو كونه حاجة أساسية، فإنها تؤكد جميعا استحالة حياة الفرد بلا انتماء، ذاك الذي يبدأ مع الإنسان منذ لحظة الميلاد صغيرا بهدف إشباع حاجته الضرورية،وينمو هذا الانتماء بنمو ونضج الفرد إلى أن يصبح انتماءا للمجتمع الكبير الذي عليه أن يشبع حاجات أفراده، ولا يمكن أن يتحقق للإنسان الشعور بالمكانة والأمن والقوة والحب والصداقة إلا من خلال الجماعة، التي بدورها تقدم للفرد مواقف عديدة يستطيع من خلالها أن يظهر فيها مهارته وقدراته، وعلاوة على ذلك إن شعور الفرد بالرضى الذي يستمده من انتماءه للجماعة يتوقف على الفرص التي تتاح له كي يلعب دوره بوضعه عضوا من أعضائها.

وللنشأة الاجتماعية دورا إما في إضعاف الانتماء أو تقويته، إذ عن طريقها يشبع الفرد بالقيم المعززة للانتماء ومفردات الثقافة كاللغة، والفكر والفن بالإضافة إلى الدين كعنصر مهم.

ويشير ضعف الانتماء إلى الاغتراب وما يصاحبه من مظاهر سلبية واللامبالاة نحو المجتمع وغالبا كلما زاد عطاء المجتمع لإشباع حاجات الفرد كلما زاد انتماء الفرد إليه، والعكس صحيح إلى حد ما. [26]

أن التأصيل النظري لمفهومي المواطنة والانتماء يبين أن المواطنة هي الدائرة الأوسع التي تستوعب مختلف الانتماءات في المجتمع كما أنها تصنع من المعايير التي تلزم الأفراد بواجبات والتزامات معينة تحقق الاندماج والمشاركة في تحقيق مصالح الأفراد والوطن من ناحية، ومن ناحية أخرى تسهم المواطنة في تكريس المسؤولية العامة وتحقيق الأهداف الوطنية من خلال أطر رسمية وبنية

وعي مخطط لها، ويتم الإشراف عليها وتقييمها والمحاسبة على الإخلال بمبادئها من قبل أجهزة الدولة ومؤسساتها، في حين أن الانتماء يلعب دور الأساس في تشكيله العديد من القوى الإيديولوجية والثقافية والاجتماعية التي قد لا يمكن السيطرة عليها إذ يتم ذلك في الأسر والقبائل والعشائر، ومن خلال الدوائر الفكرية والدينية الأخرى التي ربما تفضي في بعض الأحيان إلى ممارسات مسيئة لمبدأ المواطنة ذاته ومن ثمة تعد المواطنة هي البوتقة التي تضمن انصهار جميع الانتماءات لصالح الوطن ضمن أطر نظامية ومن خلال التقاء على أرضية المصلحة الوطنية العامة .

1- الإعلام والمواطنة:

إن الإحساس بالمواطنة الفردي أو الجمعي إنما يأتي من خلال تكريس أهداف الأفراد لخدمة وطنهم أو أمتهم من خلال التوجيه السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي، حيث تدرك هذه التوجيهات من خلال المواثيق والدساتير والشرائع السماوية المتمثلة في الدين والعقيدة، وهي كذلك بالنسبة للإسلام أو الأديان السماوية الأخرى، أو هي عقائد تؤمن بها الأمم وشعوب وتجعلها هدفا أساسيا في توجهاتها، أو أن تنطلق سياسيا من خلال الأحزاب أو الجمعيات السياسية أو نظام الحكم أو فلسفة الأنظمة السياسية بتشكيلاتها المتعددة، وبالتأكيد فإن التوجيه الثقافي ينشأ من خلال غرس مفهوم الثقافة المادية والمعنوية في الناشئة وهذه الثقافة هي التي تميز شعبا عن آخر وتثبت الخصوصية ، كما أن التوجيه الاجتماعي ينبع ليس بالضرورة من خلال التوجيه المباشر والمقصود وإنما يمكن أن يتم وفي الأغلب من خلال القيم والعادات والتقاليد والأعراف (وهذا ما تعتمد عليه البرامج الغربية للترويج لثقافاتها).

وإذا نظرنا هنا نجد أن الإعلام يلعب دورا أساسيا في ذلك ، فالإعلام يكون مشتركا في هذه التوجيهات من خلال دوره المؤثر ومن خلال ما هو مرسوم له، كونه تقع على عاتقه مسؤولية الإخبار والتوجيه والتوعية والتثقيف والترفيه، إضافة إلى أن كون الإعلام يحتاج إلى المجتمع من خلال المعلومة والفهم ماليا واقتصاديا، فالتناغم بين الإعلام والمجتمع قائم على أساس احتياج كل منهما للآخر، فالسياسي مثلا بحاجة إلى أن يعرف توجهات الرأي العام وأن يعرف صدى مسيرته وخطواته لكي يبني عليها إرادته واتخاذه للقرار المناسب ويرى بسمارك «أن الرأي العام هو التيار اليومي الذي يغلب صوته صوت الآخرين في

الصحافة وجلسات البرلمان» لذا فمنابر الإعلام في الصحافة، والإذاعة والتلفزيون هي برلمانات يومية تبرز فيها وجهات نظر متعددة وتستعرض فيها اهتمامات في مجالات كثيرة وبقدر ما تكون الحرية متاحة تكون أيضا الحرية المسؤولة متوفرة وكلما كان المجتمع يتقبل الرأي والرأي الآخر كلما سهّل ذلك على وسائل الإعلام مهمتها وجعلها أكثر إحساسا بالمسؤولية الملقاة على عاتقها، فالإعلام يفهم ويعبر عن الرأي العام السائد، ثم يفضح بلا خوف كل الأخطاء. [27]

لذا فإن وسائل الإعلام مطالبة بأن تخاطب المتلقين بالأسلوب الواقعي العقلاني وبالشفافية المنشودة، وأن تفتح باب الحوار الموضوعي وتخلق لغة مشتركة بين الوسيلة الإعلامية والمواطن المتلقي.

كما أن موضوع الثقة المتبادل بين وسائل الإعلام والمتلقين يطرح نفسه بقوة، والحصول على الثقة يكون بأشكال متنوعة ومن بينها الحوار المباشر في البرامج الإذاعية والتلفزيونية وإطلاعه من خلال الصحافة على الأمور التي ينشدها في المجالات المتنوعة التي تلقى اهتمامه.

وسائل الإعلام والمشاركة السياسية: «المشاركة السياسة هي حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة لحق التصويت أو الترشيح للهيئات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية من الآخرين أو بالانضمام إلى المنضمات السياسية»[28].

ويعتبر تكوين اتجاهات ايجابية للمواطن تجاه النظام السياسي المطلب الأول للمشاركة السياسية، وهو أيضا أكثر المتطلبات علاقة بوسائل الإعلام، فاتجاهات المواطن نحو النظام السياسي هي التي تحكم موقفه من هذا النظام، ورغبته في المشاركة أو إعراضه عنها، بالإضافة إلى تأثيرها على درجة مشاركته السياسية.

فكلما اتسعت فرص المشاركة السياسية كلما ساعد ذلك على الاستقرار السياسي، وكلما تضاءلت هذه الفرص كلما انهارت قيم الحرية والعدالة والمساواة وانبثقت أزمة المشاركة وتعاظم الشعور بالاغتراب السياسي عند المواطنين[29] .

ووسائل الإعلام تسهم في وضع جدول أعمال الجمهور" أي إقناع الناس بأن يعتبروا بعض الموضوعات أكثر أهمية من موضوعات أخرى فيمكنها المساعدة في تشكيل التفكير العام حول العملية السياسية والمشاكل التي تهتم بها.

وبذلك تساهم في زيادة درجة الاهتمام السياسي لدى الجمهور، مما يساعد على تكوين وجهات نظر بشأن القضايا السياسية المختلفة، والمشاركة في المناقشات التي تجريها وسائل الإعلام حولها.

كما تساهم وسائل الإعلام في تكوين الصورة السياسية عن النظام السياسي من خلال ما تعتمده من معلومات وتصورات، لأن المشاركة السياسية مرتبطة بالتصور السياسي ومدى تكوين اتجاهات إيجابية لدى الأفراد اتجاه النظام السياسي ومدى تكوين اتجاهات إيجابية حول حقوق المواطنة، خاصة السياسية منها، من خلال إتاحة الفرصة لهم للتعبير عن آرائهم السياسية، وتعميق مستوى المشاركة حيث يصل إلى التأثير في صنع القرار السياسي بدلا من الاقتصار على التصويت.

فوسائل الإعلام تساهم في التأثير على المشاركة السياسة كسلوك، من خلال زيادة الضغط الثقافي للمشاركة، وزيادة البحث عن الفهم السياسي وزيادة تحديد هوية الجماعة السياسية، المنظمات الاجتماعية، وتقديم دور الأحزاب خاصة وأنها مورد مهم من موارد الفعالية السياسية، حيث تسهل الاتصال بين الصفوة الحاكمة والجماهير، وتسهل الاتصال الأفقي بين الجماهير، واتصال هذه الجماهير بصفوة المجتمع، وهذان النوعان من الاتصال قد يشعران الفرد بالثقة في قدرته على التأثير على الحكومة، حينما يجد مطالبه مثارة في وسائل الإعلام.

كما أن وسائل الإعلام تمد صانعي القرار بعنصر مهم يعد إسهاما رئيسيا للإعلام في صياغة القرار السياسي، ويتمثل ذلك في كونها معيار أولي لقياس اتجاهات الرأي العام،

ومن ثم فإن الرأي العام يمارس ضغط على صانعي القرار، إلا أن ذلك مرتبط بطبيعة النظام السياسي ومدى حرية التعبير المتاحة لوسائل الإعلام واستقلاليتها.

كما أن الجانب السلبي لوسائل الإعلام في هذا المجال قد يعود لعوامل عدة أهمها :

– التأييد المطلق للصفوة الحاكمة الذي يخلق شكا في مصداقية هذه الوسائل يصعب إزالته.

– تحويل اهتمامات المشاهدين إلى المجال الترفيهي وصرفهم عن القضايا السياسية بالإضافة إلى تجاهل واعتماد النقد الذي يرضى السلطة السياسية.

1-1- وسائل الإعلام والانتماء:

تستعمل وسائل الإعلام اليوم لعدة أغراض هامة منها زيادة الشعور بالانتماء إلى الأمة أو قومية، فبدون ذلك الشعور ما من دول تستطيع أن تخترق حاجز التخلف في جميع الميادين، حيث تعمل الدول اليوم على تنمية الولاء القومي علاوة على الولاء المحلي، وأن يدرك المواطنون مصلحتهم المشتركة وفائدة عملهم متعاونين من أجل تحقيق الهدف. وتعمل وسائل الإعلام الحديثة على تحقيق ذلك بطرق كثيرة [30]، كإعلام الجماهير في نفس الدولة عن بعضهم البعض، وبتمكينهم من التعاون في جماعات ومنظمات يشتركون فيها بصرف النظر عن عائلاتهم أو رابطهم الجنسية، أو الدينية، العرقية وبتوفير معلومات واحدة لجميع أفراد الشعب واهتمامات معينة يركزون عليها، ينتشر الإحساس بالشخصية القومية بين الجماهير التي كانت تركز ولائها في الماضي على الجماعات المحلية فقط.

ونجد عدة عوامل لها تأثير هام على تعزيز عملية الانتماء اعتمادا على وسائل الإعلام، فالدولة التي يتكلم مواطنوها لغة واحدة قادرة على استخدام وسائل الإعلام بشكل أكثر فعالية في غرس الشعور القومي، من الدولة التي يستخدم مواطنوها عدة لغات محلية مختلفة (اللغة العربية مثلا كانت هي العنصر الأساسي في القومية العربية وإذاعة صوت العرب في القاهرة من العوامل الهامة في توحيد القوى في العالم العربي) [31]

1-2- دور الإعلام في ترقية حقوق وواجبات المواطنة:[32]

تحتاج المواطنة كمبدأ، لكي تنشا وتتجسد وتنمو إلى وعاء حضاري وثقافي، واستعداد عقلي، ومناخ اجتماعي يسوده احترام عقل وحرية وكرامة الإنسان. ويتطلب ذلك وعي الناس بحقوقهم وواجباتهم كمواطنين، كونها الأساس الذي يبنى عليه العدل والمساواة في المجتمع الداخلي أو الدولي على حد السواء.

فمسالة حقوق وواجبات المواطنة تتطلب اهتماما خاصا، وفي جوانب عديدة خاصة تلك المتعلقة منها بالإعلام، فإلى جانب كونه احد حقوق الإنسان، فهو يتيح فرصا كثيرة للوقوف على حقوق وواجبات المواطنة. فالمهمة الأولى لوسائل الإعلام هي المساعدة على جعل حقوق وواجبات المواطن حقيقة واقعة، وذلك بتعريف الناس وإبلاغهم بها.

غير أن إدراك الناس لحقوقهم بشكل كامل لا يمنع عدم انتهاكها، لذلك تعتبر **المهمة الثانية** لوسائل الإعلام هي فضح هذه الانتهاكات وإدانة من يقفون وراءها، والمطالبة بتوقيع الجزاءات المناسبة عليهم وتحميلهم مسؤولياتهم.فالمطلوب في مجال حقوق وواجبات المواطنة ليس صياغة نصوص جديدة خاصة، بل ضمان تطبيق واحترام النصوص المتواجدة.

وفي سياق التركيز العالمي على مواضيع حقوق الإنسان (والتي تعبر بدورها عن حقوق المواطنة) وضرورة احترامها وتقييد انتهاكها، دأبت وسائل الإعلام على جعل مواضيع حقوق الإنسان في صميم اهتمامها، وتضمين عبارة " حقوق الإنسان " مختلف عناوينها ومواضيعها، وكثيرا ما أدى التركيز الإعلامي على انتهاكات معينة لحقوق الإنسان إلى تصحيح هذه الانتهاكات ودفع الأطراف المسئولة إلى التراجع عن موقفها، حيث يرى فورسايث أن حقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية استفادت من تغطيتها في صفوة وسائل الإعلام، وعلى رأسها نيويورك تايمز والواشنطن بوست."[33]

إستراتيجية اعلامية مقترحة لتفعيل دور الإعلام في ترسيخ مبدأ المواطنة:

إذا سلمنا بأن المواطنة مفهوم يتسع ويتغلغل في آن واحد في كل ممارسات الأفراد وبنية تفكيرهم المنتجة لمعيار العلاقة بين الفرد والمجتمع، وما يحيط به من إطار ثقافي قانوني يؤطر آليات مشاركة المواطن في الشأن العام والحفاظ على المصلحة الوطنية العامة(إذا سلمنا بذلك) فإن آليات تنمية وتعزيز مبدأ المواطنة بمختلف أبعادها وتعدد مستويات ممارستها تصبح قضية مجتمع بأكمله تتداخل فيها المسؤوليات وتتشابك لتصبح مهمة وطنية يحكمها الانسجام التناغم.

في هذا السياق تصبح أطروحات الرؤى المقترحة عموما نظرية ما لم تلتحم معالمها بآليات مؤسسية محددة .وبحكم ما للإعلام من أهمية وصلة مباشرة بسبل التشكيل لشخصيات النشء والتنشئة الاجتماعية والثقافية والسياسية بما يجعله بوتقة تنصهر فيها مختلف التنوعات والانتماءات على أرضية المواطنة، ونظراً للمسؤوليات الكبيرة المنوطة به في هذا الشأن، وما تعلقه سياسة الدولة من آمال على الإعلام في تكريس الممارسات الوطنية. فإن الرؤية المقترحة تقوم على ركيزتين رئيسيتين:

الركيزة الأولى : الآفاق العامة لتفعيل المواطنة.

الركيزة الثانية : مسؤولية الإعلام في تعزيز المواطنة .

أولاً : الآفاق العامة لتفعيل المواطنة. وتتمثل فيما يلي:

1- تأسيس العلاقة بين مكونات المجتمع والدولة على أسس وطنية تتجاوز كل الأطر والعناوين الضيقة، بحيث يكون الجامع العام لكل المكونات والتعبيرات والأطياف هو المواطنة المنبثقة من النص الشرعي المراعي لأسس تكوين الدولة الصالحة لكل زمان ومكان والتي لا تعني فقط جملة الحقوق والمكاسب الوطنية لمتوخاه وإنما تعني أيضاً جملة من الواجبات والمسؤوليات العامة الملقاة على عاتق كل مواطن.

2- تطوير قواعد الوحدة والاجماع الوطني وتعميق الالتزام بالجوامع والمشتركات الوطنية ومقتضياتها من خلال الممارسات المنضبطة بضوابط العدل والحرية القائمة على المفاهيم الشرعية المنصوص عليها المراعية للواقع، الدّارسة للأحداث.

3- التركيز على إبراز مبدأ المواطنة في فضائنا الاجتماعي وذلك بتوسيع رقعة ومساحة المشاركة في الشأن العام شريطة توافر استعدادات حقيقية عند جميع الشرائح والفئات لتحمل مسؤولياتها ودورها في الحياة العامة.

4- إعطاء دفعات متتالية من الاهتمام بنظام العلاقات والتواصل بين مكونات المجتمع والاستمرار في إزالة مكونات الشعور بالإقصاء أو التهميش أو تدني المشاركة الفعالة ، والتأكيد على مختلف الشروط والروافد التي تفضي إلى إرساء مبدأ المواطنة بكل مستوياته.

5- تفعيل سلطة القانون الشرعي وتجاوز كل حالات ومحاولات التحايل والالتفاف على النظام فلا مواطنة بدون ضابط ينظم المسؤوليات ويحدد الحقوق والواجبات ويردع كل محاولات التجاوز والاستهتار.

ثانياً : مسؤولية الإعلام في تعزيز المواطنة:

إن الضمانات الحقيقية للممارسة الوطنية السليمة لا تكمن في تلك الآفاق التي تحدد معالم الفضاء الاجتماعي والثقافي، وإنما تتمثل في مدى تشرب أفراد المجتمع لقيم المواطنة الحقيقية والتدريب على ممارستها عملياً في مختلف المؤسسات والوسائط التربوية حسب طبيعة المرحلة التي يمر بها الفرد ، ومن ثم يأتي طرحنا للرؤية المقترحة لدور الإعلام ومسؤوليته في تعزيز مبدأ المواطنة مرتكزة على مجموعة من النقاط وذلك على النحو التالي:

1 – أن يكون الإعلام إيجابياً يسمح بدرجة من التفاعل الاجتماعي وذلــك من خلال تأكيد الثقة بين المسؤولين وبين والمواطنين.
2– أن يتيح الإعلام فرصاً إيجابية لدعم الثقافة الوطنية والإشـــادة بهـــا والتمسك بمضمونها دون انغلاق أو رفض لنتاج التطور المعرفي.
3– أن تتغير ثقافة الصمت والتلقين – في أسلوب التعامل مـــع الأفـــراد– إلى أسلوب حواري يحقق فيه الأفراد ذاتهم ويقوم على حريـــة الـــرأي ويؤكد على الحوار والمناقشة والنقد الإيجابي البناء.
4– أن يعمل الإعلام الوطني على إشباع حاجـــات المجتمـــع المعرفيـــة ، وأن يعكس مشكلاته (المجتمع) وقضاياه محلياً وعالمياً ، وأن تتـــاقش هذه القضايا بكل موضوعية.
5– تضمين بعض المحتويات الإعلامية تساؤلات تثير العديد من المناقشات حول مشكلات الوطن وقضاياه وعلى رجل الإعلام إتاحة الفرصة لهذه المناقشات وحسن إداراتها وتوجيه الأفراد إلى الاحتكام إلى قيم (الولاء – الجماعية – الالتزام – التواد – الديمقراطية).

الأداء الإعلامي:

إن لدور الإعلام أهمية في تأكيد مفهوم المواطنة بأبعادها وممارستها ومن ثم يقترح التأكيد على آليات الارتقاء بمستوى الأداء الإعلامي المتسم بالإيجابية وتنمية وعي الأفراد بكيفية استثمار المواقف اليومية في تنمية وتعزيز المواطنة ويقتضي ذلك:

1– النهوض بالدور الاجتماعي والثقافي للإعلام الوطني.
2– تدريب رجال الإعلام من صحفيين ومنشطين على كيفية بلورة المفاهيم المجردة والاتجاهات الإيجابية وربطها بالموضوعات المتاحة سواء من القضايا أو المشكلات المجتمعية.
3– أن يحرص على بلورة مفاهيم وأبعاد المواطنة (الانتماء – المشاركة السياسية) في صورة سلوكيات تساهم وتحرص على التبصير بأهمية التوحد مع الجماعة والتعاطف الوجداني بين أفرادها مما يسهل عمليات القبول للآخر والتنوع في إطار الوحدة التي تعبر عن التنوع ولا ترفضه.
4– إضافة برامج إعلامية يتطور محتواها بتطور نضج الافراد وتركز على إكسابهم قيماً بعينها لها دورها الفعال في تحقيق الذات والإسهام في تطور المجتمع والمحافظة على تماسكه والالتزام باللوائح والقوانين والمفاهيم والمعاني المرتبطة بالمواطنة : معنى الدور

السياسي المناط بالمواطن، وإذكاء الروح الجماعية والالتزام بمعايير المجتمع ونظمه ومفاهيم المساواة وضوابط الحرية.

5-أن تهتم المحتويات الإعلامية بالهوية الوطنية وارتباط المواطن بوطنه دينا وأرضاً وتاريخاً وبشراً، وتستثير لديه مشاعر الفخر والزهو بالانتساب لعقيدته ولوطنه، والمسؤولية تجاه الدين والمجتمع والدولة.

6- أن يكون هناك اهتمام متنامي بمفهوم المواطنة والتدريب على ترجمة هذا المفهوم إلى سلوكيات تسهم في تكوين الشخصية المتكاملة ويتم ذلك من خلال الفرص التي يتيحها الإعلام من تدعيم معنى الجماعية والتواد والتعاطف، ومعنى حرية الرأي واحترام الرأي الآخر وحرية النقد الإيجابي، وتحمل المسؤولية ، والمشاركة.

7-يقترح أن تكون ضمن الخطة الإعلامية قائمة بالقيم المرغوب إكسابها للأفراد على أن تستهدف هذه القائمة تحقيق التالي:

أ- محاولة ربط الأفراد بنبض المجتمع وأهم قضاياه.

ب- أن يتم عقد ندوات إعلامية يدعى فيها كبار المسؤولين من قطاعات مختلفة وفي مسارب متعددة(دين- اجتماع – فكر) ويسمح للمواطنين بالحضور فيها، وتناقش هذه الندوات ما يلزم الفرد للنهوض بمجتمعه وذاته معاً.

ج - التحاور مع المواطنين حول أهم الرواد والأبطال ممن يعدون نموذجاً في المواطنة وفي نهاية الرؤية المقترحة لابد من التأكيد على أن التنشئة الاجتماعية منذ الصغر هي محك تفعيل مبدأ المواطنة مما يجعل مشاركة مختلف الوسائط التربوية (كالأسرة – المسجد – الإعلام) في سياق متناغم أمراً لابد منه ولا تستقيم المواطنة الحقة بدونه، وبه يكون حب الوطن حب عطاء لا تلق وحب وفاء لا جحود وحب تسامح وإيثار من أجل التماسك والترابط والقوة والعمل المثمر. من أجل الحياة الكريمة الآمنة لكل من الفرد والمجتمع.

الهوامش:

1- ناجي معروف، أصالة الحضارة العربية، دار الثقافة، بيروت، 1985 ص 155
2- ناجي معروف- مرجع سابق-ص158
3- أدم ميتز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام، ترجمة: محمد عبد الهادي، دار الكتاب العربي، بيروت،1989-ط2- ص118..
4- المرجع نفسه- ص135
5- المرجع نفسه-139
6- مجلة المستقبل العربي- مركز دراسات الوحدة العربية- عدد 264 - لبنان- ط1 - ديسمبر 2001 - ص125
7- وليد مبارك المفهوم المعاصر للمواطنة- دار دمشق- دمشق -ص.153
8- المرجع نفسه-ص51
9- إيليا حريق –المواطنة والقيم المدنية – الهوية الوطنية وتعدد الو لاءات-منشورات الجامعة اللبنانية الأمريكية -1999-ص96
10- عبد الحميد محمد – دراسة الجمهور في بحوث الإعلام- عالم الكتاب- القاهرة -1999-ص196
11-المرجع نفسه-ص212
12- محمد السويدي-علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه-.ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر-ص95
13- برهان غليون : نقد السياسة - الدين والدولة-. دار بيروت للنشر-بيروت-1999-ص153
14- وليد مبارك -مرجع سابق-ص74
15-إبراهيم أبراش - علم الاجتماع السياسي - دار الشروق للنشر والتوزيع الأردن –ط-1998 ص 238
16- المرجع نفسه– 239
17-طارق محمد عبد الوهاب سيكولوجية المشاركة السياسية – دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة 2000 – 109
18- طارق محمد عبد الوهاب –مرجع سابق-ص29
19- مجلة الدراسات الإعلامية – المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية البيئية – مصر – العدد 93 ص 73
20- إسماعيل علي سعد- المجتمع والسياسة- دار العرض الجامعية- الإسكندرية- ط3-1997-ص ص 142 ،143 ،
21- المرجع نفسه- ص.146
22- جلال عبد الله معوض-أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي-دار بيروت للنشر-بيروت 1986
23-المرجع نفسه- ص.79
24- علي قسايسية – التشريع الإعلامي وطبيعة القواعد المهنية- المجلة الجزائرية للاتصال – عدد 18 – 1992 –ص195
25-دافيد فورسايت – حقوق الإنسان والسياسة الدولية- دار الطليعة- بيروت- 1955
26-دافيد فورسايت - مرجع سابق-ص.456
27-رودني أ.سموللا-حرية التعبير في مجتمع مفتوح ترجمة كمال ع.الرؤوف-الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة-القاهرة-1999-ص190.
28- محمد سعد إبراهيم – الإعلام التنموي والتعددية الحزبية-دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع – القاهرة 2002 –ص 199 .
29- المرجع نفسه –ص220 .
30- انشراح الشال- المغترب ووسائل الاتصال- دراسة ميدانية على عينة من المغتربين المصريين- دار الفكر العربي- القاهرة-1987- ص75.
31-إنشراح الشال-مرجع سابق-ص77.
32-دافيد فورسايت-مرجع سابق-ص156.
33-دافيد فورسايت – مرجع سابق – ص 166.